

CD/PV.973

15 February 2005

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

(هولندا)

السيد: كريس ساندرس

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٣ لمؤتمر نزع السلاح.

تضم قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم المتكلمين التاليين وهم: السيد فيغير سترومان سفير النرويج، والسيد هو إكسياودي سفير الصين والسيد كارلو تريزا سفير إيطاليا.

وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج الموقر، السفير فيغير سترومان.

السيد سترومان (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أتقدم لكم السيد الرئيس بتهاني على التفاني والمهارة اللذين تتحليان بهما في أدائكم لمهامكم كرئيس. ويقدر النرويج حق قدره فمحكم الحازم في القيام بالعمل الهام الملقى على عاتق هذا المؤتمر: وهو تجاوز الطريق المسدودة التي حالت لسنوات عديدة دون تمكين المؤتمر من الاضطلاع بولايته.

وقد استمعنا باهتمام إلى بيان جنوب أفريقيا يوم ١ شباط/فبراير، الذي أشارت فيه إلى أنه قد يصبح من اللازم النظر في مسار عمل بديل إذا أخفقنا مجدداً هذا العام في الشروع في المفاوضات.

وليسست هذه المسألة جديدة، كما أن اهتمامنا بها ليس جديداً. وقد نُوقِشت خلال حلقة العمل المعنية بإعادة إحياء آلية نزع السلاح التي نظمت في أوصلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأُحيلت النتائج التي استخلصناها من حلقة العمل إلى مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير من العام الماضي. وأشارت النتائج إلى إمكانية تنظيم جلسات عامة فقط عندما تكون هناك حاجة حقيقية إليها. كما تضمنت الاستنتاجات إشارة إلى عدم وجود إرادة سياسية للاستفادة من مؤتمر نزع السلاح على النحو المتوخى كسبب للحالة الراهنة.

وإذا لم يكن هناك بالفعل أي نشاط منتظر لهذه الهيئة، فإنه ينبغي استخلاص العبرة من ذلك. وتستحق إمكانية التي طرحتها لتوّي، أن يُنظر فيها بجدية. وليس من المطلوب اتخاذ أي قرارات، ولن يكون هناك أي عائق عملي للدعوة إلى عقد اجتماعات حالما يكون هناك سبب للقيام بذلك.

السيد الرئيس، نرحب بجهودكم الرامية إلى إجراء مشاورات بشأن برنامج للعمل. وقد أبلغتكم النرويج بمواقفها، وعرضتها في مناقشات غير رسمية لهذه الهيئة. غير أننا نشاطر تماماً الرأي الذي أعرب عنه الزميل الموقر من نيوزيلندا أخيراً بشأن أهمية إجراء مداولات في جلسات مفتوحة وعامة لهذا المؤتمر. ولأغراض الشفافية، سأستعرض مواقفنا بإيجاز.

نعتقد أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح إنشاء ثلاث أو أربع هيئات فرعية وولايات. ولا تزال أولى أولويات النرويج المبادرة إلى إجراء مفاوضات بهدف الوصول إلى معاهدة قابلة للتحقيق لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. إن إحداث تغيير في ولاية شانون أمر غير مرغوب فيه منذ البداية، ولا يبدو أن ذلك يحظى بالتأييد. غير أننا نأمل في إمكانية أن تنظر جميع الوفود المهمة في عدة خيارات.

وفيما يتعلق بقضايا الألغام البرية، فإننا لا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو الحفل المناسب لذلك، نظراً إلى أن العديد من البلدان المتضررة بالألغام غير ممثلة فيه. وفضلاً عن ذلك، فإننا لا نرغب في التمييز بين مختلف فئات الألغام المضادة للأفراد، نظراً إلى أن ذلك يمكن أن يضعف المعيار الذي حددته اتفاقية حظر الألغام.

وستشكل خطوةً منطقيةً ولايتا المناقشة المعنيتان، على التوالي، بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي. ونعتبر أن من المؤسف أن تعرقل المسائل المتعلقة بضمانات الأمن السلي إمكانية التوصل إلى اتفاق في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وينبغي أن يتسنى بدء العمل التمهيدي المتعلق بالجواهر على الصعيد التقني. وسيشكل ذلك متابعة طبيعية للمناقشات غير الرسمية بشأن القضايا الجوهرية، التي جرت خلال العام الماضي.

السيد الرئيس، رغم أننا ندعم ونشجع مشاوراتكم بشأن برنامج عمل، فإننا ندرك أن هناك حدوداً لما يمكن تحقيقه من خلال بذل جهود في هذه القاعة. وأستسمحكم في أن أذكر بأمر أشار إليه وفد بلادي، إضافة إلى الوفود الأخرى، مراراً وتكراراً، وهو أنه لن تأتي تسوية الحالة الراهنة إلا من العواصم.

وما فتئت مطالبة مؤتمر نزع السلاح بأن يقوم بشيء تتزايد. ذلك أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشيك، ويمكنه أن يستفيد من بدء مؤتمر نزع السلاح لعمله بتناول القضايا الجوهرية الهامة ذات الصلة بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإضافة إلى طائفة من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى رسائل واضحة من الحكومات والمجتمع المدني، وفريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتهديدات، أصدرت أخيراً هيئة التحديات والتغيير تقريراً يركز بقوة على قضايا نزع السلاح. والنرويج سعيدة بأن ترى عدداً من التوصيات الواضحة الصادرة عن الفريق للشروع مجدداً في نزع السلاح النووي، ومنع مزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن بين توصيات الفريق الموجهة إلى هذا المؤتمر التحرك دون إبطاء للتفاوض في معاهدة قابلة للتحقق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي بداية دورة هذا العام، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أعضاء المؤتمر إلى النظر بجد في توصيات الفريق. وأستسمحكم في أن أنهى بياني الأول أمام مؤتمر نزع السلاح بتكرار رسالة الأمين العام.

وأنتطلع إلى العمل معكم، السيد الرئيس، وجميع الزملاء الآخرين من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الحالة الأمنية على الصعيد العالمي اليوم. أتمنى لكم كل التوفيق إلى نهاية فترة رئاستكم، وأعدكم بتعاون وفد بلدي الكامل معكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أود أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على قائمتي، وهو ممثل الصين الموقر، السيد هو إكسياودي.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، حلّ لتوه العام الصيني التقليدي الجديد، وهو عام الديك. وفيما نودع القديم ونستبشر بالعام الجديد، أود أن أعرب لكم عن تمنياتي بالنجاح لجهودكم الدؤوبة من أجل المضي قدماً بعمل مؤتمر نزع السلاح، وعن تمنياتي للجميع في هذه القاعة بالصحة والعافية والتوفيق في جميع مساعيكم.

ولن أدلي في الواقع ببيان عام اليوم، بل أودّ أن أعلن عن حدث، وهو مؤتمر أو حلقة دراسية. فمع تطور العلم والتكنولوجيا، تمكن عدد متزايد من البلدان من الاعتماد على استخدام الفضاء الخارجي وتطويره في الأغراض السلمية لفائدة شعوبها. بيد أنه جرى في الوقت ذاته، تكثيف البحث والتطوير أيضاً في مجال أسلحة الفضاء الخارجي، وظهرت نظريات الحرب في الفضاء الخارجي وتزايد التهديد بتسليح الفضاء الخارجي. وبسبب العجز الواضح في النظام القانوني الدولي القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي، فإنه من الضروري والعاجل للغاية بالنسبة إلى المجتمع الدولي منع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه.

وبغية تعزيز الفهم المشترك للمجتمع الدولي بشأن قضايا منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمان سلامته، ستشارك الصين، والاتحاد الروسي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز سيمونس في كندا في عقد حلقة دراسية عن "حماية سلامة الفضاء: منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس في قصر الأمم. والدعوة موجهة إلى باحثين ذاتي الصيت دولياً، ومسؤولين حكوميين وممثلين عن قطاع الصناعة لتبادل الآراء بشأن طائفة واسعة من المواضيع مثل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وضرورة واستعجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وحماية ميزات الفضاء، وأهم عناصر صك قانوني مستقبلاً يتعلق بالفضاء الخارجي، ورصد الاتفاقات الدولية والامتثال لها.

وباسم الجهات الراعية للحلقة الدراسية، أودّ أن أدعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين فيه إلى حضور الحلقة الدراسية والمشاركة النشطة في مناقشتها. وسترسل الدعوات لاحقاً. ونأمل أن يستفيد الجميع من هذه الحلقة الدراسية، بالمساعدة القيمة المقدمة من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه. وأتمنى له أيضاً سنة جديدة طيبة، كما أشكر ممثل الصين على تنظيم هذا الحدث وعلى دعوته لنا كي نشارك فيه. والآن أودّ أن أعطي الكلمة للمتحدث الثالث على قائمتي، ممثل إيطاليا الموقر السفير كارلو تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة رسمية من جلسات مؤتمر نزع السلاح في ظل رئاسة بلدكم. اسمحوا لي في البداية أن أثني على الجهود التي بذلتها خلال الفترة ما بين الدورتين وخلال رئاستكم، التي توشك على النهاية، سعيًا منكم لحل عقدة مؤتمر نزع السلاح.

وكان عدد المشاورات التي أجريتموها مع الوفود مذهلاً، أما الاستبيان الذي وزعتموه فكان مفيداً ومبتكراً. وكانت الورقة غير الرسمية التي عممتموها ملخصاً مفيداً جداً للردود التي تلقيتموها من الوفود. ونرى أن الفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036، أداة مفيدة لفك عقدة المؤتمر.

وضمن الجهود التي تبذلونها لإعطاء دفع جديد لعمل المؤتمر، وإلى جانب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أرسلتم خطاباً إلى وزراء خارجية جميع البلدان الأعضاء تدعوهم فيه إلى الإدلاء ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح، ربّما خلال الجزء الرفيع المستوى من مؤتمرنا. ونحن نرحب بهذه المبادرة لاعتقادنا بفائدتها في الارتقاء بمستوى مداولاتنا. واسمحوا لي أن أذكّر بأن المؤتمر رحب، في تقرير العام الماضي، بالبيانات التي ألقاها الوزراء "بصفتها

تعبيراً عن دعمهم لمساعي مؤتمر نزع السلاح ... بدوره بصفته محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح". واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة في آخر رسالة وجهها إلى مؤتمر نزع السلاح أن الدعم السياسي القوي الذي قدمه وزراء الخارجية إلى المؤتمر خلال العام الماضي، كان مشجعاً.

وإيطاليا سعيدة بأن الاتفاق تم بشأن جدول الأعمال، وسنسعى الآن على ذلك الأساس لمواصلة الاضطلاع بمهامنا المؤسسية. كما أننا سعداء بالتوصل إلى تفاهم يتعلق بإمكانية معالجة أية قضية في إطار جدول الأعمال، إذا حققنا توافقاً في الآراء. ونعتقد أن توسيع نطاق مناقشاتنا ليشمل مسائل "خارجة عن المعهود" ممارسة سليمة وتحديدية. وينبغي للمؤتمر أن يكون منسجماً مع القضايا الوثيقة الصلة ببيئة الأمن الدولي الراهنة. وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى الإعلان الأخير الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حيازتها الأسلحة النووية. وأستسمحكم في أن أذكر بالبيان الصادر في هذا الصدد عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، التي أعربت، في جملة أمور، عن بالغ انشغالها من إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأسفها للإعلان عن تعليق مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن برنامجها النووي.

وفي غضون ذلك لدينا العديد من القضايا "المألوفة" التي ينبغي لنا أن نركز عليها اهتمامنا. ونود أن نتفادى نهجاً متصلباً، ونعتقد أنه ينبغي للقضايا التي يتعين التفاوض بشأنها أو مناقشتها أن تُدرس على أساس جوهريها. ولقد سمعنا على مر السنين بالأولويات الرئيسية والشواغل الأمنية الأساسية للدول الأعضاء، وحن الوقت لإيجاد صيغة توفيقية بشأنها. ولا يعني ذلك أنه يجب علينا أن نتناولها كلها بالدرس في الوقت نفسه.

فالأولوية بالنسبة إلينا خلال السنوات الماضية ولا تزال اليوم هي التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المعدات الانفجارية النووية. ونشدد في هذه المرحلة على الطابع العاجل لتلك المفاوضات، التي ينبغي أن تشكل أولوية منطقية لكل بلد ملتزم التزاماً حقيقياً بترع السلاح النووي والتحكم بالأسلحة. ومن شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن توقف إنتاج أشد المواد الانشطارية النووية خطورة، وهي المواد المعدة لإحداث التفجيرات النووية. وينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون بديها أشد الدول تأييداً لهذا الاتفاق، الذي لا يستلزم أعباء إضافية عليها. وستشمل التحديدات والقيود الأساسية البلدان الحائزة للأسلحة النووية أو البلدان التي يمكن أن تسعى مستقبلاً لإنتاج قدرات عسكرية نووية. غير أنها ستستفيد هي الأخرى من اتفاق يحول دون الدخول في حلقة خطيرة ومكلفة لإنتاج المواد الانشطارية، ويعتمد تدابير مفيدة لبناء الثقة بخصوص الأسلحة النووية والشفافية بشأنها. وستشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية صكاً للحد من الأسلحة النووية ولتعزيز عدم انتشار تلك الأسلحة. وهذه مسألة مهمة بالخصوص بالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتصل تلك المعاهدة اتصالاً كاملاً بنطاق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نظراً إلى أنها ترتبط ارتباطاً واضحاً بوقف سباق التسلح النووي.

ونحن نحترم الأولويات الأخرى المطروحة. وموافقنا بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السليبي مسجلة في المحاضر.

واسمحوا لي أن أضيف أنه لا يوجد لدى إيطاليا أي اعتراض مبدئي على مناقشة نزع السلاح التقليدي في هذا المؤتمر، بما في ذلك التحديدات الأوسع نطاقاً على الألغام البرية، طالما اتسقت تلك التحديدات مع اتفاقية أوتاوا. وقد ألقى بيانان هامان بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. فقد قدمت كينيا نتائج مؤتمر قمة نيروبي. وأعلنت روسيا عن انضمامها إلى البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الأسلحة اللانسانية، وأبلغتنا أيضاً بمبادرات ومواقف مشجعة تتعلق بالألغام البرية، تتسق في رأينا مع اتفاقية أوتاوا. ونحن نرحب بهذين البيانين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وفي غضون ذلك، لدي متكلم رابع على قائمتي، وهو ممثل باكستان الموقر، السفير شوكت عمر.

السيد عمر (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى أنني أتحدث في جلسة رسمية لأول مرة هذا العام، فاسمحوا لي أيضاً بأن أحييكم تحية خاصة لإدارتكم الحكيمة لهذا المؤتمر. ولا يسع المرء إلا أن يُعجب بالمنظور الجديد الذي سعيتم إلى إضافته على أعمال المؤتمر. ونحن من أتباع المدرسة القديمة. إذ نكره التعرض للخطر. لكن يجب على المرء أن يقر بأنكم كنتم على استعداد للمبادرة والمخاطرة، والبقاء في الوقت نفسه ضمن حدود الحكم الرصين والسعي للحفاظ على القوة الوحيدة التي تتمتع بها هذه الهيئة، وهي أنها تعمل على أساس التوافق في الآراء. وعليه، فقد جلبتم ميزتين فريدتين، السيد الرئيس، وهما القدرة على المبادرة، وفي الوقت نفسه احترام ممارسات هذا المؤتمر وتقاليده.

لقد تناولت الكلمة أساساً لأودعكم وأودع زملائي نظراً إلى أنني سأغادر جنيف قريباً، بمناسبة إحالتي على المعاش، وقد بلغت سن ٦٠ عاماً، وهو سن التقاعد في نظامنا.

إن تجربة جنيف كانت تجربة ثرية جداً بالنسبة إلي. ولم تكن طويلة، لكنها كانت مفيدة جداً. بيد أنه لا بد لي من أن أقول بكامل الصراحة إن مؤتمر نزع السلاح كان مخيباً للآمال. وأحد الأسباب الرئيسية، في نظامنا، لاعتبار هذا الموقف هاماً جداً هو بسبب مؤتمر نزع السلاح. ففي هيئات أخرى، مثل لجنة حقوق الإنسان، وغيرها من المحافل نعتمد قرارات. أما هنا فنضع قوانين. ونضع ضوابط تحكم العلاقات بين الدول. لكن ذلك، للأسف، لم يحدث خلال السنوات العديدة الماضية. وأعتقد أن ذلك يشكل مصدر إحباط وخيبة أمل لنا جميعاً. غير أن المهم بالنسبة إلينا هو عدم عرض إحباطنا عند التعامل مع هذا الوضع.

وقد صدرت نداءات أو قدمت مقترحات بتعليق أعمال المؤتمر. واحترم الجهات التي تدافع عن هذا الاتجاه. لكنني أستسمحكم في أن أختلف معهم. فبغية إنعاش هيئة ما يتعين على المرء ألا يتركها تنام. وينبغي أن يظل الهدف مواصلة الالتزام، والاستمرار في استكشاف الحلول مثلما فعلتم. فقد قدمتم بعض الأفكار التي لم يُشر إليها سابقاً. وللأسف، فإنها لم تحظ بتوافق الآراء. غير أنه يجب مواصلة عملية الاستكشاف وبذل الجهود والمسااعي.

وأذكر - وكنت وقتئذ في نيويورك لفترة أربع سنوات ونصف في الثمانينات - أن مجلس الأمن كان مشغولاً تماماً. وفي الستينات والسبعينات لم يكن يؤدي وظيفته. وكنا نجتمع مرة كل ثلاثة أشهر تقريباً. ثم استرد فعاليته بسبب تغير تركيبته. وتغيرت البيئة الأمنية والاستراتيجية. واعتمد مجلس الأمن قرارات بارزة، وسوّى

صراعات رئيسية. وكان في وقت من الأوقات ١٢٠ ٠٠٠ جندي من جميع أصقاع العالم يعملون تحت راية الأمم المتحدة، وينقذون أرواحاً عديدة. لذلك أعتقد أن علينا أن ننظر إلى حالتنا الراهنة من منظور أوسع.

الأمر الثاني الذي يشغل بالي هو أنه إذا سلكنا تلك الطريق، فإننا سنحدث فراغاً كاملاً هنا، والنهج المتعدد الأطراف، شأنه شأن الطبيعة، يمقت الفراغ بشدة. وأخشى أن تستأثر هيئات ومنتديات أخرى بالقضايا الهامة التي ينبغي لنا أن نتناولها والتي نسعى للأخذ بناصيتها، وأعتقد أن ذلك سيشكل خيبة جماعية لهذا المؤتمر.

وسمعنا على مر السنين ملاحظات عديدة بشأن تدهور النهج المتعدد الأطراف أو التهديدات التي تترتب به أو التحديات التي تواجهه. وهي تحديات حقيقية بطبيعة الحال. فالنهج المتعدد الأطراف يواجه تحديات. غير أنني، وقد راقبت هذا النظام لفترة طويلة من الزمن، أعتقد أن هناك تحدياً مؤيداً للنهج المتعدد الأطراف. وهو نظام أو فلسفة أو مفهوم، إنه مفهوم نبيل جداً استحدث بعد أن شهدت أوروبا والعالم مأساة كبرى. فهل تطور ذلك المفهوم بما فيه الكفاية حتى يفلح في الاستجابة لخصوصيات هذه الحقبة التي تشهد تغيراً طفيفاً لدينامياتها؟ لا يمكن لأحد، في رأيي، أن يعارض جوهر النهج المتعدد الأطراف. ونحن نعلم ذلك جميعاً. غير أن الوقت قد حان للتفكير في كيفية تطويره كي يتناسب مع واقع زمننا.

وعليه، أعتقد أن هناك اتجاهين اثنين. أحدهما، بطبيعة الحال، هو تحدٍ للنهج المتعدد الأطراف. وثانيهما هو تحدٍ مؤيد للنهج المتعدد الأطراف. وبعد ذلك ننظر في كيفية موازنة التيارين.

ومن ثم، أردت فقط أن أتبادل وإياكم بعض الأفكار، سيدي الرئيس، وأن أشكركم وزملائي كافة، على حسن تعاونكم وصدقتكم. لقد كنت سعيداً بالعمل في مؤتمر نزع السلاح، الذي ينعت بـ "نادي الأشراف". وذلك نظراً إلى أن لدينا جميعاً مصالح أمنية، ومصالح أمنية وطنية حيوية، ويمكن أن تكون في بعض الأحيان قاسية جداً. غير أن الفارق بين هذا المنتدى وغيره من المنتديات هو أننا نسعى هنا لتسوية خلافاتنا - بل حتى ليس تسويتها، ربما، إدارة خلافاتنا - بشيء من الاحترام الذاتي والاحترام المتبادل، وبشيء من الاتزان، والكرامة. وأعتقد أن ذلك هو موطن القوة الوحيد لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه. ولم أتفطن يا شوكت أنك تغادرننا في موعد بهذا القرب، بل ومفرط في القرب في رأيي. وأود بالتأكيد أن أتمنى لك، باسم مؤتمر نزع السلاح، تقاعداً سعيداً وأن أشكر لك خالص الشكر مساهمتك القيّمة لسنوات عديدة في هذه الهيئة. أشكرك جزيل الشكر على ذلك.

هل هناك أي عضو آخر من أعضاء مؤتمر نزع السلاح يود تناول الكلمة؟ أرى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لم يكن في نية وفد بلدي الإدلاء ببيان، غير أنني بعد سماع بيان إيطاليا، أعتقد أن وفد بلدي يحتاج إلى الإدلاء ببيان موجز عن هذه القضية التي أثارها وفد إيطاليا.

أولاً، أعتقد أننا في حاجة إلى أن نذكر أنفسنا بما حققناه، والشوط الذي قطعناه في عمل مؤتمر نزع السلاح. إننا لم نخض أي مناقشات جوهرية منذ ثماني سنوات، حتى إن بعض الوفود أعربت عن بالغ القلق بشأن مصير مؤتمر نزع السلاح ذاته. هذه هي الحالة التي نحن عليها، وفجأة تناول الوفد الإيطالي مسألة لا تتصل بالموضوع، وهي القضية النووية، التي هي أساساً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتفهم وفد بلدي قلق إيطاليا، غير أنه ينبغي لذلك القلق أن يستند إلى موقف سليم وواضح للمساعدة على تيسير تسوية هذه القضية. وليس القلق الذي أعرب عنه وفد إيطاليا موضوع النقاش، فهو خارج عن الموضوع. وأعتقد أن وفد إيطاليا يفهم فهماً كاملاً جوهر القضية، وقد يفهم أيضاً السبب الذي حدا بنا إلى الإحجام عن المشاركة في محادثات الأطراف الستة، التي كنا نتوق إليها بحق. وأمامنا عائق كبير يحول دون إجراء محادثات الفروع الستة. فقد اكتشفنا أن ذلك العائق يعود إلى مصدر مماثل للمصدر الذي لدينا أو كان لدينا في مؤتمر نزع السلاح. واكتشفنا أن العوائق تتبع من المصدر ذاته. وأعني بذلك العوائق التي نواجهها في محادثات الفروع الستة والعوائق التي نواجهها هنا في مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن يفهم الوفد الإيطالي فهماً صحيحاً مصادر قرارنا وأنها أجبرنا على اتخاذ ذلك النوع من التدابير.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يود تناول الكلمة في هذه المرحلة من النقاش؟ لا أرى أحداً. أود الآن أن أدلي ببيان موجز. ولن يكون بياني الأخير. فسيكون ذلك البيان يوم الخميس - على الأقل بياني بصفتي رئيساً. وفي الوقت الحاضر أو أن أدلي بما يلي.

عَمَّتُ خلال الأسبوع الماضي نصاً عن إمكانية قيام الرئيس بإصدار إعلان يتعلق بتحديد المنسقين الخاصين لأربع هيئات فرعية وولاياتها، وفقاً للفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036. وعقب مشاورات غي رسمية وإمعان النظر في مختلف آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح، قررت عدم إصدار ذلك الإعلان. لكنني أود أن أسجل في الحضر أنه ليس لهذا القرار آثار في التفسير القانوني للفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036، وبالخصوص، في مسألة ما إذا كانت للرئيس سلطة تحديد مقرر خاص كما تنص على ذلك الفقرة ٥(د). وما زلت أرى إن للرئيس تلك السلطة فعلاً. وخدمة لرؤساء مؤتمر نزع السلاح مستقبلاً، طلبت مشورة مكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وختاماً، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لمن أثبت استعدادده ليكون منسقاً خاصاً، ولخلفائي الخمسة لهذا العام. فقد اكتسب دعمهم ومشورتهم أهمية قصوى بالنسبي إلي. أشكركم جزيل الشكر.

هل هناك أي وفد يود أخذ الكلمة قبل أن أرفع الجلسة؟ يبدو أنه ليس هناك أحد.

ستُعقد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ١٧ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠. وفي تلك الجلسة، سيستمع المؤتمر لكلمة سيلقيها وزير الشؤون الخارجية لكازاخستان، معالي السيد كاسيمزومارت توكايف.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — — —